بتاريخ 01 رجب 1447
صلاة الجمعة

الجلسة 48

بِسمِ اللَّهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيم
الحمدلله ربّ العالمين وصلّى اللّه على محمّد و آله الطّاهرين

الدّليل العاشر المَحتوم تجاهَ اشتراط الجمعة بالمعصوم

لقد استَجلب الشّيخ الحائريّ الدّليل العاشر على الاشتراط قائلاً:

«العاشر:[1] ما عن السجّاد عليه و على آبائه و أبنائه السّلام و الصّلاة في الصّحيفة في ضمن دعائه (الرّقم 48) يومَ الأضحى و الجمُعة: «اللّهمّ إنّ هذا المَقام (أي صلاتَي الأضحى و الجمعة تَخُصّان) لخلفائك و أصفيائك و مواضع أُمنائك في الدّرجة الرّفيعة الّتي اختصصتَهم بها قد ابتزُّوها (و سَرقوها) و أنت المقدّر لذلك لا يُغالَب أمرُك (و إرادتُك) و لا يُجاوَز المحتوم من تدبيرك كيف شئتَ و أنّى شئتَ، و لِما أنت أعلمُ به غيرُ متَّهَم على خلقك و لا لإرادتك حتّى عاد صفوتك و خلفائك مغلوبين (ظاهراً) مقهورين مبتَزّين يَرون حكمَك مبدّلاً و كتابَك منبوذاً و فرائضَك محرَّفة عن جهات إشراعك و سنن نبيّك متروكةً، اللّهمّ العَن أعدائَهم من الأوّلين و الآخِرين، و مَن رَضي بفِعالهم و أشياعهم و أتباعهم، اللّهمّ صلّ على محمّد و آل محمّد إنّك حميد مجيد كصلواتك و بركاتك و تحيّاتك على أصفيائك إبراهيم و آل إبراهيم، و عجّل الفرج و الرَّوح و النُّصرة و التّمكين و التّأييد لهم»[2] و في تقرير الطّباطبائيّ البروجرديّ ـ قدّس سرّه ـ بعد نقل قِطعة منه: و لها أسناد ذَكرها الشّيخ و النّجاشيّ، و لشارحها السّيّد عليّ خان رحمه اللّه أيضاً سند عن آبائه، و لنا أيضاً سند آخر إليها»[3].

و لقد نالَت أسانيدُ الصّحيفة السّجاديّة حدَّ التّواتر:

1. فقد مجَّدها صاحب البحار قائلاً:

«و بعد فإنّ الصّحيفة الكاملة المعروفة من بين صُحف الإسلام بإنجيل أهل البيت و زَبور آل محمّد عليهم السّلام المنسوبة إلى الإمام المؤيَّد بالعصمة المعَد لإعلاء معالم الحُكم و الحكمة حجّة الله على العباد و آيته الهادية إلى نهج الرّشاد و البازغ أنوار التّهجّد و العبادة من ثَفَناته النّابع آثار التّنسّك و الزّهادة في حركاته و سكناته قدوة الرّاكعين السّاجدين عليّ بن الحسين زين العابدين عليه من الصّلاة أشرفُها و أزكاها و من التّسليمات أفضلها و أسناها كنز مدخور بغُرر الدّعوات و زواهرها و بحر مسجور من دُرر الأذكار و جواهرها مفتاح لأبواب الخير و الفلاح مصباح يُهتدى بنوره إلى طرق الفوز و النّجاح تستجمع بها شوارد المواهب و النِّعم و تستدفع بها شدائد النّوائب و النِّقم يزداد بها الدّاعي زُلفى عند الله سبحانه و كرامة و يَنال بها في الأولى و الآخرة مطلبه و مرامه.[4]

2. و قد شيَّدها الجواهر أيضاً قائلاً: «المعلوم (أي موقَن تماماً) أنّها من السّجاد عليه السّلام»[5]

3. و قد تَجاهر الشّيخ آقا بزرگ الطّهرانيّ و صاحب رياض السّالكين و... بتواترها لدى كلّ طبقة.[6]

4. بل نَعتقد أنّ إحدى سُبل وثاقة الرّواية هي بلاغة مضامينها القدسيّة و شموخ عبائرها المثاليّة الّتي يَعجز حتّى العلماء و الأُدباء عن استخدام محتَوَيات لها متدانية، فهذه القرائن الدّاخليّة ستُدلِّل جزماً على «إصدار المعصوم» فحسب نظير خطبة الزّهراء العَذراء و زينبِ الحوراء و...

5. و قد عدَّها المحقّق البروجرديّ من البديهيّات قائلاً:

«و لا يخفى أنّ كون الصّحيفة من الإمام عليه السّلام من البديهيّات (بلا حاجة إلى دراسة ضوابط التّواتر الرّجاليّ لكلّ طبقة) و هي زبور آل محمّد صلّى الله عليه و آله يشهد بذلك أسلوبها و نظمها و مضامينها الّتي يلوح منها آثار الإعجاز، و لها أسناد ذكرها الشّيخ و النّجاشيّ، و لشارحها السّيّد عليخان «قدّه» أيضاً سند عن آبائه، و لنا أيضاً سند آخر إليها.»[7]

ثمّ بَرهن بها المحقّق البروجرديّ على «إناطة وجوب الجمعة بالمعصوم» قائلاً:

«فدعاؤه عليه السّلام بهذا الدّعاء في يوم الجمعة من أدلّ الدّلائل على أنّ إمامة الجمعة أيضاً كانت من المناصب المغصوبة بتبع غصب أصل الخلافة (حيث قد افتَرض الإمام اغتصابَ حقوقهم الخاصّة كصلاة الجمعة قائلاً: «اللّهمّ إنّ هذا المَقام (أي صلاتَي الأضحى و الجمعة) لخلفائك»).»

---

[1] حائرى، مرتضى. ، صلاة الجمعة (حائرى)، صفحه: ٨٥، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي
[2] الصحيفة السجّاديّة دعاء ٤٨.
[3] البدر الزّاهر ص ٢٥ الرّابع.
[4] مجلسى محمدباقر بن محمدتقى. بحار الأنوار. Vol. 107. ص95 بيروت ـ لبنان: دار إحياء التراث العربي.
[5] الجواهر (طبعة الحديثة) ج6 ص125.
[6] الذّريعة ج15 ص18.
[7] بروجردى حسين. البدر الزاهر في صلاة الجمعة و المسافر. ص40 قم ـ ايران: مكتب آية الله العظمى المنتظري.